

وحبب الاربعين في العشر والعشرون ويذكره في النفل على اربع
 بسنة تملوا وعاشان ليل والاربع افضل فيهما وقضى التوبة في كل
 العشر وكما لو لم ينفذ في ايام النفل من قبل فبطلت احرازه
 عن الشروع في قضاء غيره كما اذا اذن ان لم يصح فرض الفقه فيشرح
 فيه فذكر ان فصله ما يصح ما شرع فيه نفلا ولا يجب اقامه حتى
 لو تقصد الاكسب القضاء ولو عذرا الطلوع والفروب وقضى ركعتان
 لو تقضى في الشفق الاول والثاني مع شتر في نفل ذات اربع ومدها
 في الشفق الاول يقضى الثاني لانه لم يشتر فيه وان قدر على ركعتين
 وقام الى الثاني ثم افسد ما يقضى الشفق الاخير يعقل لان الاول قد تم
 وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة على حده كما لو ترك صلاة
 شفعين وقال اوس عليه قضاء الاربع او الاول او احدا او الثاني
 او احده او الاول واحد الثاني وعذرا من س الاضيق في الاربع
 لا يبرأ من قضاء الركعتين اليس في غير هذه الصور وارجح لو ترك احد
 كما تقضى في الثاني واحد الاول وعذرها في الاخير قضاء ركعتين
 ويذكره المصنف على ثمانية اوج واحدا عند مجر اخلاء الاولين او
 احدهما عن التوبة بقطع التوبة فلا يصح الشروع في الشفق الثاني وعند
 ارجح اخلاء الاولين بقطع التوبة وعند ارجح س كلاهما لا يقطع
 التوبة في قضاء الشفق الثاني عليه وانما لا يجب فدا لا اداء
 حتى لو ذاب في الشفق الثاني في هذا الشفق وعليه قضاء الشفق
 الاول ولا قضاء لو اتم الثانية ثم تقضى شترها اي نوى نفلا ذات
 اربع وان لم يركع الثانية في يقضى القضاء على لانه لم يشتر في الشفق
 الثاني فيجب عليه وقدر الشفق الاول اما اذا شتر فظاهر وانما
 اذا لم يشتر فكانا من وجوب كون كل شفع من النفل صلوة على حده

بما يشترطه

بما يشترطه

على حده ان يفسد الشفعة الاول الا ان لم يفسد قياسا على الفرض وينقل
 فاعلم ان قدره قياسا ابتداء الى وقت الشروع وكرهه بقا بينه وبين الشروع
 الا بعد ذلك وما خرج المهر بهذا القيد لئلا يجرى في الفرض وعلى
 ان س ان يكون زيفا ايضا وما ضمنه من الاطلاق عن قيد السفر لئلا يجرى
 الى ان يجرى فوجهه لان النوازل غير محضنة بوقت فلو الزمان الزوال
 والاستقبال ينقطع عنه النافعة او ينقطع به عن النافعة لذاتها
 صاحب الهديته وقد عتق البيع حيث اتي بما يقص عن اشتراط السفر
 وقد عرفت ان ليس بشرط ولو اقصم ركبا ثم نزل لان يوجب الحكم
 وجب عليه ويمكف فسد لان الترخيم انعدت موجبة للمرجوع والعود
 فلا يجوز اذ اذ بالاباء وسن التراجع في رواية الحسن ارجح وهو
 الراجح لانه وكذب عليها الغفاه الرشدون والبيش في العذر في
 ترك الواظف وهو خفية ان تكذب عليا عترة ن ركوة بمكشاة
 الى اخره التمسك بما لو تزوج بغيره في الراجح ذكره في الهديته حتى تزوجا
 كالتزويج تسلمنا من وجب بعدهما قدر تزويج والستة فيهما المصحح
 والسجد قال في الدرهم من صلاحها بينه وحصه والجماعة لا يكون له
 نواب سنة التراجع لترك سد الجماعة والسجد على وجه اللقائبة
 لو امتنع اهلا سعي عن اتمامها كانوا اسببين وانعمن ذكره في الدرهم
 ولو اتمها البعض فالمتخلف من الجماعة تارك الفضيلة والحقرة ولا
 يبرأ من كسل القوم وفي الدرهم وامانة زماننا لا افضل ان يوادها
 على حسب حال القوم من الرغبة والكسل ولا يوجب جماعة فاجر رضا
فصل عند الكسوف يصح امام الجماعة بالناس ركعتين كالنفل
 ان على يمينه بلا اذان واما من ظلمت فالتفت فحان عنده في ركعة ركوعا
 فلا يكون على يمينه النفل شفعيا وقال يبادر بالجلد مطولا حتى ياتي ومعه

بما يشترطه
 في الشفق الثاني
 في الشفق الثاني
 في الشفق الثاني

بما يشترطه
 في الشفق الثاني
 في الشفق الثاني

بما يشترطه
 في الشفق الثاني
 في الشفق الثاني

بما يشترطه
 في الشفق الثاني
 في الشفق الثاني